

المرجعية الدينية العليا .. مرجعية الشعب



علي يوسف الشكري

بغداد

دفة حكمه وشانه ، فكان الاحتلال ثم الإرهاب والطائفية والتقتيل والتهمجير ، ولم يبق سيناريو تامري إلا ونفذ في العراق في محاولة لقتله ، لكن العراق حي باي أن يموت ، فالموت لغيره والخلود له ، ولا يخفى على منصف لا متبع مقلد متعصب ، الدور الذي مارسته المرجعية الدينية العليا في إحباط مخططات الاحتلال ، وهل من عاقل يبخص دور المرجعية العليا في إحباط مخططات الانتفاضة ، بعد أن كبرت وهللت الأصوات الناشزة حتى أنها اقتربت الأتباع والمقلدين وانباء الطائفة ، والإمام السيستاني يدعو ويوجه للوحدة بصرخته الشهيرة " لا تقولوا أخواننا هم أنفسنا " ، وقد يعم البعض الأذان عن سلسلة المواقف المتعاقبة الداعية لمحاربة الفساد وقاتل الإرهاب ورعاية الله في الفقراء والمحتاجين والدعوات الممتدة للوقوف إلى جانب الشعب ، لكن هل من منصف معتدل مقوم يسنى أو قادر على أن يتناسى فنوى العصر التي انتشرت العراق من ظلاله داعش لتنتقله إلى بر الأمان ، ففتوى الزعيم الشرفي القادر القائد . لقد شهدت حقبة ما بعد الاحتلال سلسلة من المخططات التي أرادت بالعراق أن يقف خائعا خاضعا في مؤخرة الصف ينتظر من يقوده ويوجه

تظاهرات الاصلاح ومع انطلاق التظاهرات الشعبية الأخيرة الداعية للإصلاح والصلاح ، المنقلبة على الفشل والفساد ، الخائفة على كل مظاهر الانحراف ، المطالبة بإعادة المنصب من الحقوق ، راح بعض مدعي المتعصبين وهم الأعداء عندها يهاجمون كل معتدل مقوم في محاولة لركوب الموج وتصدر المشهد مدعين ووقوفهم إلى جانب الشعب المظلوم ، راحوا يكبلون التهم للمرجعية الدينية العليا ، وبالقطع أن محاولة النيل من الكبير المحافظ لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة ، فاعدا العراق كثيرون والمغتالون من كبار وعظمائه أكثر ، لكن ماذا يقول المترص عن المرجع الأعلى وأبوته بعد خطبة الجمعة 2019/ 10 /11 هل يصفها بالصامتة ؟ أم الدهنفة ؟ أم حامية الكوم ؟ وربما يصفها الواقفة إلى جانب الفاشل الفاسد . كفى بالمترصبين كيدا بالكبير ، لكن الجهل بالشان المرجعي سيغرق المتعصبين في غياهب الخوف ، من تظهر إحدى الفضائيات ببرنامج بانس يحاول النيل من مقام المرجعية الشرفي ، من خلال تصويرها انغماس اتباع المرجع بالعمل الاقتصادي، ومن أعده يجهل أن مرجعية الإمام السيستاني اختطت طريقا جديدا لم يسبقها إليه أحد

حينما رفضت تسلم حقوق الخلفين وتكرت لكل منهم اختيار المستحق حسب الشروط ، وهي حقوق لا ندانها أكبر ، وما أن انطلقت تظاهرات أخرى برنامجا يصور الشيعة على أنهم يجيزون ما حرم الله بانغماسهم بتجارة الأعراس وما أن انطلقت تظاهرات الأحرار المنتفضين على الظلم والظلامات ، راح بعض المترصبين يوجهون سهام النقد لموقف المرجعية العليا من المنتفضين ، وهم يجهلون أن المرجعية هي أول المتصدين الكرافضين للفساد والظلم والاستبداد ، وهي من أعجزت من قبل المحتل وأدواته ، وهي من ظلت عصية على كل جبار أقيم ، وبعد الخطبة التي زلزلت الأرض بكل أفاق أقيم ، وبعد الإذاعة الصريحة لأعمال قتل الشعب بمنتفضيه ونواته الأمنية . وبعد الانتصار للشعب ونصرة المظلوم ، ماذا يقول وعاظ السلاطين ، أكان حديث المرجعية العليا مداهنا مغالزا ؟ أم منتصرا للحاكم ؟ أم أن لغة الخطاب لا تدل على النعمة والسخط من الأداء المتواضع ؟ أم منخسرا للحاكم ؟ أم أن لغة الخطاب لا تدل على النعمة والسخط من الأداء المتواضع ؟ وبالقطع أن ما يواجه العراق اليوم ليس وليد اللحظة ولا صنع الحكومة القائمة ، بل هو

نتاج سنوات من الفشل ، ومترامك من الفساد ، وحطام حكومات متعاقبة ، قربت الفساد وأبعثت النزيه واعتمدت الفاشل وأقصت الكفوء ، حتى غدا العراق مثالا يضرب لتحذير كل شعب يسعى للديمقراطية ويناضل بقصد إقصاء الطغاة . لكن يقينا أن العيب ليس كله في الشعب الذي قدم العشيبة على الكفاءة والقومية على المصالح العليا ، لكن العيب كله في من وضع بيضة العراق في

قباں الدول المتطلعة للإطاحة بالعمالق ، لكن ذلك لا يبرئ الشعب من المسؤولية ، فبالقطع أن إصلاح لا يبرجى نسيله ، وتصحيحه لا يمكن بلوغه ، من غير المتصور مشاهدته دون شعب يضع الوطن والوطنية فوق كل اعتبار ، وشعب العراق مثال يضرب في الوطنية ، وتاريخ من السنضالات في مفارعة الجبايرة والطغاة ، فهو شعب يمرض لكنه حي لا يموت . رئيس هيئة المستشارين في رئاسة الجمهورية

منذ سنة 2003 وحديث المرجعية الدينية العليا لا يكاد ينفك عن أروقة السياسة وراسمي المسار ومتخذي القرار ، حتى أنها ملات الدنيا وشغلت مصدر القرار العالمي قبل المحلي ، والافتات أن ساسة العراق لم يروا في المرجعية العليا سوى أنها جسر يعبرون عليه صوب المنصب لا العلاء ، ينس لهذا التفكير القاصر ، فالمنصب محك ، والنجاح فيه بصمة ، والفشل ثلثة تذكرها الأجيال ، وإذا كان الإخفاق غير متسامح فيه ، فالصحة والتواطؤ والتباطؤ وصمة تلاحق صاحبها ، وتتناقلها الأجيال جيلا بعد آخر ، تاريخ العالم والعراق شاهد على كل من حكم وأخلص وتولى وسرق وأساء وفسد ، فالحلال بين والحرام بين ،

والتاريخ قد يزور لكنه خالد لا يموت . والملاحظ أن ساسة العراق وبعض من بدعي المعرفة بالشان المرجعي، راحوا يغيرون الحقيقة وينقلون خلاف الواقع كي يحرفوا المسيرة عسى أن تجري الرياح بما تشتهي سفنهم ونجحوا في ذلك ، فتبواوا المنصب واعتلوا سدة السلطة وأداروا دفة الحكم ، وحكموا البلاد والعباد ، فحرقوا الحرث وجاعوا على النسل ، فحقوق أرض السواد إلى أرض بور مالحة قاحلة ، وراحت ثروات العراق تسرق لتباع في سوق كل من يعشاش على بؤس الآخرين . فاساءوا لتاريخهم وأسرهم وحاضرهم ومستقبلهم وقيل ذلك كله لبلدهم الذي لا يستحق إلا العزة

الخلل البنيوي في النظام السياسي ينتج الفشل



صلاح عبد الرزاق

بغداد

إدارية وموانع روتينية تعرقل تنفيذ قرارات رأس السلطة أو مجلس الوزراء بل ويصل الأمر في العراق أن يستطيع موظف بسيط عرقلة مشروع بناء محطة كهرباء أو مصفى نفطي أو مشروع اسكان بحجج كثيرة ومبررات متنوعة ، ولدينا أمثلة كثيرة، ولا يستطيع أحد كسر ارادته . هذا الواقع يشكل عاملا من عوامل اعاقا تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية ولا نقول لوحد.

6- هناك تعليمات وضوابط متنوعة من عدة جهات تسهم في ترسيخ الروتين الإداري وتأخير تنفيذ المشاريع، فالوزير أو المحافظ محاط بجبال من قرارات وتعليمات كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء، وزارة المالية ، وزارة التخطيط ، الفيلب بوزارة المالية، هيئة الأمانة الوطنية، إضافة إلى قوانين كثيرة تجعل الموافقات على المشاريع بيد أطراف أخرى، فالأرض المخصصة للمشروع قد تكون من أملاك وزارة المالية أو الزراعة أو البلديات أو الدفاع . وهذه الجهات لن تمنح الأرض للمشروع ببساطة بل تماطل وتتعذر بآية أذكار وبعضها قانونية .

7- هذه البيئة غير الصحية تجعل الوزير أو المحافظ غير قادر على أنجاح خطته أو مشاريعه ، هذا إذا كان كفوءا ونزيها ومدركا لطبيعة عمله ومهامه وصلحاياته. فكل رئيس وزراء وزير ومحافظ سيواجه الفشل بسبب أسباب البنوية المذكورة. وما لم تدم معالجتها سيبقى الفشل ملازما للنظام السياسي رغم ما تم انجازه لحد الآن لكنه لا يلي طموح المواطنين. وسبق أن طلبت من بعض رؤساء الوزارات الالتفات إلى هذه المشكلة والسعي لحلها من خلال تشكيل لجنة تتولى تعديل التعليمات وتوجيهها ومنح الوزير والمحافظ مزيدا من صلاحيات أكثر وتسهيل إجراءات التعاقدات مع بقاء المسؤولية على صاحب القرار.

توراة دستورية وكما أننا بحاجة إلى ثورة دستورية وتغيير النظام السياسي من بريمانى إلى رئاسي مع ضوابط نيابية وقضائية تمنع التجاوز على القانون ، فاننا بحاجة إلى ثورة ادارية تنهض بالواقع الإداري المتخلف والانتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي في المعاملات والخرن والأرشفة والمراجعة ، ومنع التزوير والتلاعب والاختلاس وغيرها.

خالد محسن الروضان



بغداد

2005 وفق المادة 9 فقرة ب منعت تشكيل ميليشيات .

فأين هي الدولة ومؤسساتها واين الالتزام بالدستور واين هو حماني الدستور؟ ان ما يحدث في العراق اليوم لم يحدث في اي بلد اخر سواء في الميدان السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي، معاناة انشاء هذا البلد المأسوف على مستقبله، من مشاكل البطالة وتزايد عدد الخريجين العاطلين عن العمل لعدم توفر فرص العمل لهم ومشاكل الخدمات العامة والكهرباء والماء والتعليم والاسكان، واستشرأ الفساد المالي والإداري والإسني، وسلب ثروات البلد، وتعطيل مؤسسات عمل الدولة، الدولة التي يفترض ان تكون هي المسؤولة عن تحقيق هذه المصالح بواسطة السلطة الحكومية التي ولدت لمشولة بسبب المحاصصة المقيتة للأحزاب وعدم وجود علاج لهذا الانحراف والتحصيز والكتل السياسية وان البلاد بحاجة الى قانون انتخابات عادل ومفوضيه انتخابات نزيهة ومستقله بعيدة عن سلطة الأحزاب الموبوءة ناسيا مسؤوليته التي حدها الدستور بالمادة 97 رئيس الدولة رمز الوطن مثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الانتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق وصيانة وحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور .

تفجر الغليان ونال الشهادة المذات من انشاء هذا الشعب المظلوم وكان شرف الشهادة الذي كرمهم به الله قبل سماعهم بكلمات وصفت فعلهم بالمؤامرة والقائميين عليها خونته وتوعدهم بالقتل من قبل ميليشيات الاحزاب ، البيشمركة والتي هي ميليشيات الاحزاب التي حظر تأسيسها دستور العراق لعام

تفجر الغليان يعيد الحياة الحقيقية

العنصرية المقيتة. ان هذه الجرائم تجاه المتظاهرين السلميين يجب ان لاتمر دون عقاب كسابقتها التي جرت في السنوات السابقة.. ونحن في بلد ديمقراطي دستوري، فالمادة 28 ثالثاً من دستور العراق لعام 2005 تكفل الدولة بما لايجل بانظام العام حرية الاجتماع والتظاهر وينظم بقانون. وجاء في المادة 22من دستور العراق لعام 2005حق العراقيين بما

ضممن لهم حياة كريمة، والمتظاهرون احد مطالبهم توفير فرص العمل، ان استخدام القوة المفرطة ادى الى سقوط ضحايا بلغ عددهم اكثر من 114 شهيداً والأف الجرحى بالرضاص، بعد جريمة جاثية يحاسب عليها القانون العراقي والدولي فعليه يجب من ذوي الضحايا اقامة الدعاوى من خلال فريق عمل من المحامين تحده نقابة المحامين العراقيين وممثلين عن المرجعية للدفاع عن حقوق الضحايا، وعلى الادعاء العام القيام بدوره بتوجيه الاتهام الى من اصدر الأوامر باستخدام الرصاص الحي، ويطلب من القائد العام للقوات المسلحة تقديم المسؤولين عن تلك واذا لم يتم القضاء العراقي بمسؤوليته على نقابة المحامين والقوى الوطنية الاخرى رفعها لمحكمة العدل الدولية في لهاي بوصفها جرائم ارتكبت تجاه الانسانية.. ان مطالبية المتظاهرين رئيس الجمهورية للقيام بمسؤوليته كونه حماني الدستور لاتخاذ الاجراءات المشروعة بإزالة سلطة الاحزاب والكتل السياسية الفاسدة وتحقيق برنامج متكامل للاصلاح والتغيير من خلال التوجه السياسي الدستوري بدعوة رئيس الوزراء بتقديم استقالته وحل البرلمان وفق

سياقات المادة 81من دستور العراق لعام 2005وتكليف شخصيه وطنية من خارج الاحزاب والكتل الفاسدة لتشكيل حكومة انتقالية تشرف على اقامة انتخابات مبركة والتي تجري بعد شهرين كما حددها الدستور. حزمة قرارات ان اتخاذ الحكومة والبرلمان حزمة قرارات لمعالجة بعض مطالب المتظاهرين لغرض احتوائها بعد جرععات مسكنة ومعالجات وقتية لانها اقتضت على النتائج ولم تلامس الاسباب الحقيقية والتي تمثلت في سلطة الاحزاب والكتل السياسية الفاسدة التي تقاسمت السلطات وفق نظام المحاصصة الحزبية. فالاصوات التي تقف بوجه التغيير تحت حجة انها جاءت بالانتخابات ولايمكن تغييرها لانها مقدسة شرعيتها الانتخابات والدستور كما تدعي يجب ان تدرك حقيقة ان الشعب هو مصدر السلطات وانها قد اخلت بالمخاطق والمقد بينها وبين الشعب واصبح وجودها يهدد حرية الاكثرية فمن حق الشعب ازالة سلطة الاقلية باستخدام الرصاص الحي، الانزاب والكتل التي تحكّم باسم الاغلبية الشعب وان اي تراجع عن هذه الاجراءات سيؤدي الى النكوص ويقفد الافراد حريتهم وحقوقهم. تحية اكبار واجلال للشباب و كافة المتظاهرين معهم. تفهد الله برحمته الواسعة الشهداء واسكنهم فسيح جناته اللهم ذويههم الصبر والسلوان لتراجع الى الامام لنجد العراق الى الابدات الامينة وتعبد الحماة الحرة الكريمة ونحقق استقلالاً كاملاً لوطننا الحبيب الذي ندسته قوى الشر والظلام طوال عهود قاسيه مرت وكما قال الشاعر ابو القاسم الشابي اذا الشعب يوما اراد الحياة فلا بد ان يستجيب القدر

تفجر الغليان وقدم شعب العراق قرابين من الشهداء الذين اكتفى رئيس الجمهورية حامي الدستور بالاسف على الرصاص الذي مزق صدورهم، وشكا من نظام المحاصصة والانحراف السياسي في السلطة بسبب سيطرة الاحزاب والكتل السياسية وان البلاد بحاجة الى قانون انتخابات عادل ومفوضيه انتخابات نزيهة ومستقله بعيدة عن سلطة الأحزاب الموبوءة ناسياً مسؤوليته التي حددها الدستور بالمادة 97رئيس الدولة رمز الوطن ممثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور، والمحافظة على استقلال العراق وصيانة وحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور .